

# الاتحاد الجمهوري الشعبي

## وحدة الشعب لإعادة تأسيس الديمقراطية

# الميثاق التأسيسي

تمّت الموافقة عليه في المؤتمر التأسيسي  
للاتحاد الجمهوري الشعبي ، في 25 آذار/مارس 2007

## العربية

مجتمعين في يوم 25 مارس 2007 -يوم الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة روما-، قرر فرنسيون من مختلف المستويات الاجتماعية و الأعمار تأسيس الاتحاد الشعبي الجمهوري (UPR) بهدف استعادة استقلال فرنسا و إعادة حريتها للشعب الفرنسي و استرداد الدور التاريخي لهذا البلد كممثل لحرية الشعوب والأمم في أنحاء العالم.

اتفق الأعضاء المؤسسون على وضع هذا الميثاق الذي يحدد خصوصية الاتحاد في تحليلاته و برنامجه. يُعتمدُ بكلّ منتسبٍ للاتحادِ الإضطلاعُ على هذه الوثيقة، و مشاركة ما فيها من تحليلاتٍ و استنتاجات، و وضع سياسات الإتحاد في حيز التطبيق.

## 1. تحليل وضع فرنسا: أوروبا هي المشكلة، وليست الحل

يَمْتازُ الإتحاد الجمهوري الشعبي عن جميع الحركات السياسية القائمة في نُقْطَتَيْنِ أساسِيَّتَيْنِ :

• تحليل وضع فرنسا من جهة؛

• من جهة أخرى، يتميز في السبلِ المطروحة لإخراجِ بلدنا من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية الحادة التي لا يزال يغرق فيها.

إن البنية الأوروبية، و إن لم تكن السببَ الوحيدَ لجميع مشاكل بلدنا، فإنها بالتأكيد سببها الرئيسي. بعيدا عن كونها حلاً لها كما يُدفع بنا للاعتقاد منذ نصف قرن، فإن البنية الأوروبية هي على العكس من ذلك، منشؤها. ذلك بأن الاندماج مع هذه البنية يضع الفرنسيين تحت وصاية أجنبية، تُفرغُ خياراتهم الديمقراطية من معناها، وتُقفَلُ مستقبلهم بِغَيْرِ حَقٍّ، وتحدُّ حقلَ مصالحهم تعسُفياً، وتغرقهم باليأس وازدراء أنفسهم بلا سبب.

## الاتحاد الجمهوري الشعبي هو حزبٌ من القرن الحادي والعشرين، يُدرك تماماً ما يحدث حقا في فرنسا وفي العالم

بتنوع أصول، وأعمار، وتنشئة، ومهن مسؤوليه ومناضليه، الاتحاد الجمهوري الشعبي هو حزبٌ وليد القرن الحادي والعشرين، متمكن تماماً من تقنيات عصره، في أقصى الانتباه لما يحدث خارجا في العالم، و مُدرك تماماً مدى تعقيد المشاكل الدولية، و ثقل القيود الاقتصادية، و للتطور العام للعالم و للعقليات، فضلا عن عُرف بلدنا في الانفتاح و التآلق الممتد منذ قرون. وليس حزبٌ جهلةٌ أو مَمَّنٌ يحنون إلى زمن مضي لبلادهم.

معظم الأحزاب السياسية تُفعلُ فكرة أن مشاكل فرنسا تأتي من التأخر في اعتماد "إصلاحات لا غنى عنها"؛ و أن هذا التأخر هو نفسه ناجم عن بطء الفرنسيين في قبولهم للاصطفاف مع دول العالم الأخرى. إلا أن هذا الطرح يلقي بالذنب على المواطنين دونما أن تقوم هذه الحركات السياسية -كما ينبغي لها- بإجراء دراسة جادة و شاملة، و بدون أيديولوجية مسبقة، للأسباب الحقيقية التي تفسر نجاح وفشل الدول.

وهنا يتميز نهج الاتحاد الجمهوري الشعبي عن غيره من الأحزاب في انه يستند في تحليلاته على دراسات دقيقة و متماسكة للأحداث التي تجري في أماكن أخرى في العالم، وليس فقط في بعض البلدان الأوروبية أو في الولايات المتحدة.

## تحليلات دقيقة تهز الأفكار السائدة المسلم بها

إن الاتحاد الجمهوري الشعبي هو على سبيل المثال الحزب السياسي الفرنسي الوحيد الذي :

- أشار إلى أن عملية بناء مجموعة سياسية قارية مع حكومة فوق وطنية، كحال المفوضية لأوروبية، غير مقلدة في أي مكان آخر في العالم، بل على العكس من ذلك، يغلب مبدأ الدولة الأمة (أو الدولة القومية)؛
  - نوه في ضوء جميع الإحصاءات العالمية المتاحة أنه لا توجد علاقة بين حجم الدولة ومستوى معيشة سكانها؛ بل لاحظ وجود ارتباط واضح بين مفهوم الوطنية والنمو الاقتصادي؛
  - أشار إلى أن الشركات في أوروبا تقوم وعلى نحو متزايد بالتحالف مع شركات أخرى في جميع أنحاء العالم، وخاصة آسيا، بهدف التنافس بشكل أفضل واقوى مع شركات من دول أوروبية أخرى. هذا الاتجاه القوي في عالم الأعمال يثبت زيف الحجج التي تزعم ان الاندماج مع البنية الأوروبية هو ضرورة اقتصادية وصناعية سوف تتيح لنا بناء "أبطال أوروبيين"<sup>(1)</sup>؛
  - وضّح بدقة دور حلقة صنع القرار داخل الهيئات الأوروبية، و التهميش الذي تناله فرنسا، والتأثير الواضح الذي تسببه جماعات الضغط الأمريكية؛
  - أعلم الإخوة المواطنين بالتكلفة الصافية متزايدة الثقل للبنية الأوروبية على الاقتصاد الفرنسي والمالية العامة ؛
  - أثبت ومن خلال إحصائيات مقارنة، ان الحالة المالية لفرنسا ليست في المستوى الكارثي المُعلن؛
  - كشف أن العديد من البلدان في العالم، بدءا باليابان والولايات المتحدة، لا تحترم البتة معايير ماستريخت والتي قُدمت لنا عل أنها حاجة وضرورة لحوكمة اقتصادية ومالية سليمة<sup>(2)</sup>؛
- يعني الاتحاد الجمهوري الشعبي بشكل تام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ويؤمن بالحاجة للتنافسية والحيوية الصناعية والعلمية والتجارية، كما أنه يدعم العزم المشروع للفرنسيين في الحفاظ على نظامهم الاجتماعي ومفهومهم للحياة في المجتمع.
- لكن الاتحاد الجمهوري الشعبي يجزم بأن أيًا من المشاكل الخطيرة التي تعرفها فرنسا لن يمكن حلّها بشكل دائم ما لم تتحصّل السياسة المتّبعة على موافقة واضحة وواسعة النطاق من قبل الفرنسيين. بيد أن تلك الموافقة لا يمكن الحصول عليها من اخواننا المواطنين ما لم تكن السلطة المطبّقة بالفعل عليهم لا تنبع عن محض إرادة الشعب ورضاه و ضمن إطار خيارات ديمقراطية حقيقية. إذ أنه لا يمكن قيادة فرنسا طويلاً ضد شعبها.

## إن مآزق الوضع الفرنسي تنبع من الوصاية الأجنبية المخجلة -و الغير معلنة- على الشعب الفرنسي

استنادا إلى ما تعلّمنا أكثر من ألف و خمسمائة سنة من التاريخ، يشير الاتحاد الجمهوري الشعبي إلى حقيقة أن الشعب الفرنسي لم يسبق له أن رضخ طويلاً لممارسات حكم أجنبي أو سلطة لم يعترف في أعماق نفسه بشرعيتها.

وعلى الرغم من التقديم المجلّم الحداثي والمستقبلي المثالي للوصاية الأجنبية، و نظرا لعدم وجود "شعب أوروبي"، فإن أثر الاتحاد الأوروبي يكمن بالتحديد في إخضاع الفرنسيين لسلطة أجنبية، ذات جوهر نخبوي، بأقلية غير منتخبة، لا يعترف الفرنسيون أساساً بشرعيتها. وعلى ذلك، فإن تاريخ فرنسا كله يدعونا إذاً إلى استيعاب أن هذا الانصياع لا يمكن إلا أن يكون انتقالياً عابراً لا يضمن الاستقرار كما لا يمكن له الاستمرار طويلاً.

إن الفرنسيون أبدوا الإذعان ل"البنية الأوروبية" في بعض الأحيان، لا سيما خلال الاستفتاء على معاهدة ماستريخت التي تم اعتمادها من خلال هامش ضيق جدا، فإن هذا الاتفاق الظاهري ما كان له أن يحصل أبداً إلا في ظروف غامضة مثيرة للشك و بضغط نفسي مكثف يهدد اخواننا المواطنين بأسوأ العواقب في حالة الرفض.

لم يتم تحذير الفرنسيين، بصراحة وأمانة، من العواقب السلبية الملموسة والواضحة جدا التي تتبع عمليات نقل السيادة الواسعة النطاق التي تم دفعهم على الموافقة عليها في تعجّل و انعدام للدقة، كما لو كانت المسألة لا تستحق النظر فيها. فعلى سبيل المثال، لم يتم أبدا تحذير مواطنينا بطريقة صريحة ورسمية بأنه من الآن فصاعدا، جميع الخيارات الاستراتيجية الرئيسية بشأن مستقبل فرنسا بما في ذلك السياسة الخارجية والدفاع الوطني والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والنقدية والبيئية، وما إلى ذلك، لم تعد تعتمد على أصواتهم؛ وأنه حتى إذا ثبت أنها ضارة (عياناً بياناً كما نرى اليوم)، فإن هذه الخيارات الحاسمة سوف تُفرض باستمرار عليهم من الخارج، من قبل سائقي قافلة سخيطة تضم حوالي ثلاثين دولة، صار فيها نفوذ فرنسا هامشياً، في حين أن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها من خلال جماعات الضغط أصبح ساحقاً.

مع إنهاك الفرنسيين في بروباجاندا متواصلة تأمرهم بالتسليم بأن "البنية الأوروبية" هي إنجاز سلمي، و حتمية تاريخية، و ضرورة سياسية، و إسعاف اقتصادي، و تقدم اجتماعي، و شرط أخلاقي وما إلى ذلك، انتهى بهم الحال إلى استحالة تصور أنه من الممكن تفحص كل ذلك عن قرب، وتبيان عكسه، ومعارضته.

لكن في الوقت نفسه، لم يتصور الفرنسيون أبدا أن ممثليهم المنتخبين لم يعد بيدهم اتخاذ القرار في خيارات فرنسا الاستراتيجية. كما أنهم لا يتصورون لحظة واحدة أن يكون ممكناً للدول الـ 27 الأخرى التي زُوّجوا بها دون موافقتهم أن تشكل أغلبية تُملي على الشعب الفرنسي قرارات هو يرفضها.

إن الناتج من هذه التناقضات هو اضطراب واسع في الشارع الفرنسي، يزداد سوءاً كلما تجلّت للفرنسيين حقائق تقودهم إلى استنتاجات معاكسة تماما للوعود الخنفسارية المتوالية عليهم منذ سنوات عدة:

• أكدوا لهم أن "أوروبا هي السلام"؟

لكنهم وجدوا أن أوروبا تسعى لجر فرنسا إلى تحالفات عسكرية إلى جانب الولايات المتحدة لشن الحروب التي تنتهك القانون الدولي، كما حصل في العراق على سبيل المثال.

- "اليورو هو المزيد من النمو والمزيد من فرص العمل"؟  
ولكن منطقة اليورو تقبع خلف العالم وفي آخر الصف حين نتكلم عن النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.
- "أوروبا، تعني الازدهار"؟  
لكن القوة الشرائية في حالة ركود أو تراجع، و التوقعات المستقبلية أكثر ظلاما من أي وقت مضى.
- "أوروبا ستمكثنا من تكوين أبطال صناعيين تنافس الولايات المتحدة والصين"؟  
لكن المفوضية الأوروبية تمنع تطبيق أية من معايير الحماية المماثلة لتلك التي تنعم بها الولايات المتحدة أو الصين، على سبيل المثال: تشجع المفوضية الأوروبية على اقتناء صناعة الصلب من قبل مصالح وشركات هندية، وتجدر هذا الأمر طبيعياً بل وتشجع نقل وتدمير قطاعات كاملة من صناعاتنا، مثل قطاع النسيج، والأثاث، وألعاب الأطفال، والبصريات كالتنظارات والعدسات، الخ.
- "أوروبا هي ضمانات اجتماعية أكثر"؟  
لكن المفوضية الأوروبية تقرّ نقل الانتاج إلى البلدان ذات التكاليف المنخفضة جداً للأجور وترفض أي انسجام اجتماعي أو ضريبي داخل الاتحاد الأوروبي، مما يعزّز علناً وبشكل وقح الإغراق الاجتماعي والضريبي.
- "أوروبا تعني سيطرة أفضل على تدفق المهاجرين"؟  
لكن الواقع يثبت عكس ذلك، فقد قامت اتفاقيات شنغن بإلغاء كل مراقبة على الحدود وحولت بلدنا إلى غربال يدخل خلاله الناس والبضائع دون رقابة.
- "أوروبا تفضل الزراعة الفرنسية"؟  
ولكن بروكسل برمجت الاختفاء شبه التام للزراعة التقليدية لدينا.

إلخ.

## التباس هائل في صميم الأزمة السياسية في فرنسا

باختصار، فتمّ بروباجاندا متواصلة تعيق أي نهج نقدي تجاه البنية الأوروبية، فتصبغ من باب أولى أي مساءلة بطابع التدنيس، و بالمقابل نتائجها المساوية على نحو متزايد في جميع الميادين لا تمنح أي سبب للشعور بالرضا.

و بالتالي، و على مدى عقود، نشأ التباس هائل. من أقصى اليمين السياسي إلى أقصى يساره، لا يوجد بالتأكيد زعيم سياسي واحد يجرؤ على أن يعلن نفسه معارضاً لمبدأ التكامل الأوروبي بحد ذاته. ولكن بالمقابل، لا يوجد أيضاً زعيم سياسي واحد في أيٍّ من الأطياف السياسية يعلن نفسه لصالح أوروبا كما هي بوضعها الحالي.

و قد لوحظ ذلك خلال حملة استفتاء أيار/مايو 2005 بشأن دستور الاتحاد الأوروبي. إذ أنه إذا كان مؤيدو "لا" قد أعلنوا رفضهم صراحة لأوروبا كما هي، فإن مؤيدي "نعم" أعربوا ضمناً عن نفس الرفض حيث أن الحجة التي تقدموا بها هي أن هذا الدستور سيُجلب أخيراً التغييرات الضرورية ("صوتوا نعم لأوروبا تعمل"، "نعم لأوروبا اجتماعية"، الخ.)، و هذا أمر لم يتم تبيانه على نحو كاف من قبل المراقبين.

بعبارة أخرى، إن جميع الزعماء السياسيين الفرنسيين يعلنون أنفسهم لصالح مبدأ البنية الأوروبية ولكن ضد الطريقة التي تجري بها.

في محاولة لحل هذا التناقض، فإن كلاً من المسؤولين الفرنسيين، و بنفس الشكل، يعلن نفسه لصالح "أوروبا أخرى"، و يضع الناخبين، الذين هم أقل وأقل سذاجة، في شك وارتياب امام رؤيتهم البراقة أن هذه "الأوروبا الأخرى" ستكون نوعاً ما عبارة عن فرنسا مكبرة.

لكن لا أحد منهم يحدد أن هذا المنظور الجذاب هو محض أمانئهم و أنه ليس له أي تأثير. إذ أنه ليس من قبيل الصدفة أن تكون أوروبا على ما هي عليه الآن. بل لأنها وليدة 28 من المصالح الوطنية المتضاربة، و لأن فرنسا، بمفوض واحد من أصل 28 (3.7٪)، لم تعد قادرة على تسييد وجهة نظرها، و قيمها، و مصالحها، في جمع دول تشكل فيها الدول المنحازة للولايات المتحدة غالبية عظمى.

يَعْتَبِرُ الاتحاد الجمهوري الشعبي أن هذا الفصام السياسي المعمّم هو بالتّحديد مكمّن المأزق الرئيسي للوضع الفرنسي. ولأن الساسة في فرنسا لا يريدون أو لا يجرؤون على تحمل عواقب تشخيصهم واعترافهم بضرورة الرفض لأي اندماج في البنية الأوروبية، فإن الأحزاب السياسية الفرنسية ككل لا يمكن أن تعطي للرأي العام ووسائل الإعلام إلا انطبعا مشوشا و كارثياً للديمقراطية: ألا وهو انتقاد أوروبا، ولكن تأييد مبدئها، دونما أي اقتراح يمكن له أن يحصل على موافقة الدول الأعضاء الـ 27 الأخرى (بهدف جعل نتائجها أكثر جاذبية للفرنسيين).

و بالتالي، تصبح السياسة الفرنسية بأكملها غير متماسكة وتفقد كل قوة للتعبئة، تاركة الطريق مفتوحة على مصراعها أمام كل المتطرفين. ولذلك فمن الحرج جدا توضيح الوضع السياسي الفرنسي من خلال إنشاء حزب هدفه الرئيسي هو وضع حلول لإنهاء هذا الالتباس وسوء الفهم.

## 2. الإصلاح الوطني يمر حتما بالخروج من الاتحاد الأوروبي

بعيدا عن كونه مشروعا يحمل السلام والديمقراطية والازدهار، فإن التوحيد القسري للقارة الأوروبية تحت أي شكل يُقدّم به و مع أي وعود كانت، هو على النقيض من ذلك يوتوبيا قاتلة تقود فرنسا بالضرورة و الدول الأوروبية نحو بنية ديكتاتورية سياسية، و غير فاعلة اقتصاديا، لا تُحتمل اجتماعيا، و عدوانية دبلوماسياً، و سخيصة سوسيولوجياً، و لا إنسانية ثقافياً.

إن استقلال فرنسا وسيادة الشعب الفرنسي هما وحدهما كفيلا بآزدهار بلدنا وحسن سير ديمقراطيته و تألقه في العالم و سير أعماله من أجل السلام والصدّاقة بين الشعوب، دونما تمييز لانتماء جغرافي أو انتماء ديني.

### نهاية الغموض

أحد الأسباب الأساسية لإنشاء الاتحاد الجمهوري الشعبي يكمن في معاينة أن جميع الحركات السياسية التي تدّعي تبنيها لمسألة السيادة الوطنية تعرض برامج مزدوجة الغموض:

- من ناحية، يجعلون من السيادة مسألة من بين أخرى. إلا أن إغراق المسألة الأوروبية في عديد من المواضيع الأخرى، هو تغيب للطابع المركزي و المحدّد والمصيري للاستعادة الضرورية للسيادة الوطنية.

• من ناحية أخرى، فإنهم يصادقون على أسطورة البنية الأوروبية القابلة للتعديل. هم أيضاً يعلنون أنفسهم لصالح "أوروبا أخرى"، وإن كانت "أوروبا الأمم"، وهم بالمناسبة عاجزون عن شرح ما ستتألف منه تحديداً وما هي المعجزة التي ستحشرنا المفوضية الأوروبية بقدرتها مع الدول الأعضاء الـ 27 الأخرى.<sup>(3)</sup>

و تقديراً منه بأن هذه المبهمات و الالتباسات هي السبب الأول في استمرار تهميش رأي تحظى به أغلبية كبيرة جدا في بلدنا، فإن الاتحاد الجمهوري الشعبي يضع نصب عينيه وضع برنامج واضح وصريح، و اقتراحه بشكل هادئ و ديمقراطي للفرنسيين دون خداع وتضليل.

هذا البرنامج يهدف إلى إخراج فرنسا مما يسمّى زعماً بـ "الاتحاد" الأوروبي و رفض أي مشروع جديد لتكامل أوروبي، أو لتميع الدول الأوروبية، أو لاستبعاد حرية الشعب الفرنسي، بأي شكل كان.

ومن ناحية عملية، فإن الاتحاد الجمهوري الشعبي هو الحركة السياسية الوحيدة التي تقترح - و تُدرج في نظامها الأساسي - أنه من غير الممكن الشروع في إصلاح فرنسا إلا على أساس توجهات أساسية ثلاثة :

1. إدانة جميع المعاهدات الأوروبية، بما في ذلك معاهدة روما؛

2. رفض مفهوم "البنية الأوروبية" نفسه، مع وعوده الواهية بـ "أوروبا أخرى"؛

3. تدوين في الدستور الفرنسي حظر أي تفويض لسيادة ما لم يكن يقتصر على موضوعات محددة الغاية والمدة الزمنية و بمجال معيّن، و محكومةً بمعاهدات دولية مبنية على أساس المعاملة بالمثل والمساواة بين الدول.

و يُقدّر الاتحاد الجمهوري الشعبي أن وضوح هذا البرنامج، ومضمونه التحرري الرائع، سيمكّنان من قطع الالتباسات و الإخفاق المتكرر لـ "حماية السيادة" التلطيفية، و الإفضاء إلى تلك الانتفاضة السياسية الكبرى التي يدعو لها الشعب الفرنسي بتمنياته دونما إدراك تام بذلك.

بالنظر إلى ألف وخمسمائة سنة من التاريخ الوطني، يؤكد الاتحاد الجمهوري الشعبي أنه ابتداءً بفض مسألة السيادة الوطنية تحديداً، يمكنه استعادة سلطة الدولة و تنفيذ برامج فعّالة للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وفقاً لقيم الجمهورية الفرنسية في الحرية والمساواة والإخاء.

## برنامج تحرير وطني يضع الانقسام اليميني-اليساري جانبا

برنامج الاتحاد الجمهوري الشعبي هو في الحقيقة ليس إلا برنامج تحرير وطني. فيتجاهل إذاً، بشكل منطقي ومتعمد، الانقسام السياسي التقليدي بين يمين و يسار.

لا يدّعي الاتحاد الجمهوري الشعبي أن هذا الانقسام اليميني-اليساري غير موجود. لكنه يؤكد أنه، كما في كل مرة تتعرض فيها فرنسا لخطر حقيقي، يجب أن يزول هذا الانقسام مؤقتاً أمام حالة الطوارئ. وبالتالي فإن من بين أعضاء الاتحاد الفرنسيون وفرنسيّات من جميع الخلفيات السياسية، هم على الأرجح في خلاف في مسائل اقتصادية أو اجتماعية، أو فيما يسمى قضايا المجتمع. ولكنهم

متفقون جميعاً على اختلاف مشاربهم أنه من غير المجدي مناقشة هذه المواضيع إذا ما كانت القرارات الاستراتيجية التي تمسّهم قد تمّ تقريرها مسبقاً دون توعية الفرنسيين بتلك القرارات بشكل كامل او تنبيههم على الأقل. فما الفائدة مثلاً، من مناقشة وجدال بلا نهاية، أو حتى الاختصاص على مواضيع حساسة ومهمة كالضرائب ومكافحة نقل الأعمال وتمويل رواتب التقاعد والهجرة والبيئة، والعديد من المواضيع المصيرية

الأخرى، طالما كانت القرارات الاستراتيجية الكبرى في المسألة، و التي سُرقت من الشعب الفرنسي، قد اتُّخذت مسبقاً من قبل القادة غير المنتخبين للبنك المركزي الأوروبي و المفوضين الأوروبيين، الغير منتخبين أيضاً ؟

يصرّ الاتحاد الجمهوري الشعبي أيضا على أن توالد المواضيع الفرعية و بالإضافة لموضوع "أوروبا الأخرى"، هو أحد الشراك الأساسية التي يَنْصُبُها متحرِّبو البنية الأوروبية والاندماج الأوروبي لمنع الفرنسيين من الالتفات إلى الموضوع الوحيد الذي يهَمُّ و هو: من لديه سلطة تقرير ماذا؟

يترتب على ذلك أن الاتحاد الجمهوري الشعبي هو الحزب الذي قرر عدم الانجرار إلى نقاشات ثانوية في حين ان المواضيع الأساسية والمصيرة مازالت على المحك. وبالتالي فإن أعضاء الاتحاد الجمهوري الشعبي يبقون أحراراً إن رغبوا في إعلان أنفسهم -خارج نطاق الحركة- لصالح هذا الخيار أو ذاك، اقتصادياً كان أو مالياً أو اجتماعياً، أو هذه الفلسفة أو تلك المتعلقة بقضايا المجتمع. ولكن، لكي يظلوا مُتَّسقين مع هذا الميثاق، عليهم واجب دائم في بحث وتحديد وعرض ما هي السلطات الفرنسية أو الأجنبية التي تقرر المواضيع التي يطرحونها وما هي بالتالي الإمكانيات الحقيقية، لأنفسهم و لمحاورهم، للتأثير على هذه المواضيع. و من ناحية أخرى، يعترف أعضاء الاتحاد الجمهوري الشعبي كمبدأً أساسياً بأن الاتحاد ليس المكان الذي تتم فيه معالجة هذه القضايا الثانوية، إلا حينما يتعلق الأمر بتبيان عجز السلطات الوطنية. وبالتالي فإنهم يتخذون حيلة عدم إدخال دواعٍ للانقسام داخل الحركة تكون ضارة بقدر ما هي غير مجدية.

### 3. خلاصة : كفاح من أجل كرامة الإنسان

إن حرية الرأي والتعبير المتروكة للمنتسبين للاتحاد في الكثير من المواضيع تجد حدًا لها في الحاجة إلى الحفاظ على دينامية الحركة، وفي المبدأ الأخلاقي القائل بعدم مهاجمة أحد بسبب معتقداته الدينية أو أصوله أو غير ذلك.

يفرق الاتحاد الجمهوري الشعبي بين الأمة والوطنية من جهة، والقومية من جهة أخرى. أخذاً بخاطرة جان جوريس الذي ربط بين مفاهيم الموطن، وذاتية الشعب، والديموقراطية، كما يصر الاتحاد الجمهوري الشعبي على أن الوطن والأمة هما المقامان الوحيدان اللذان يمكن أن تمارس فيهما حقاً الديمقراطية والتضامن بين الأجيال والفئات الاجتماعية.

مستشهداً أيضاً بجملة شارل ديغول الموجهة لـ "ألان بيرفيت "لسنا قوميين، نحن مواطنون"، يصر الاتحاد الجمهوري الشعبي على أن معظم الصراعات لا تولد من الأمم، ولكن من رغبة إحداها بتجاوز إطارها الوطني لتصبح إمبراطورية وإجبار الأمم الأخرى التابعة على تبني قيمها.

وإذ يعلن الاتحاد الجمهوري الشعبي عن حبه للوطن و نبذه لكل قومية، فإنه يرفض بوضوح كل تطرف و كل طائفية، و يعلن عن تعلقه بالعلمانية و بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول / ديسمبر 1948. هذا الإعلان، بالإضافة للمادة 1 من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 16 كانون الأول / ديسمبر 1966، التي تضع كمبدأً غير القابل للتصرف حق الشعوب في تقرير مصيرها، يشكلان أعلى المبررات الأخلاقية لبرنامج الاتحاد الجمهوري الشعبي، الذي يعترف على وجه التحديد أن يعيد إلى الفرنسيين حقهم غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم، ويحتم عليهم رفض أي عبودية، طوعية كانت أو ابتزازية.

من خلال هذا المنظور العالمي، يؤكد الاتحاد الجمهوري الشعبي رسمياً أنه في القرن الحادي والعشرين الذي يشهد انتصار التبادلات والاتصالات من طرف لآخر من العالم، فإن الهيئة الدولية الشرعية الوحيدة، وأكثر من أي وقت مضى، هي الأمم المتحدة، التي يتمثل مبدؤها الأخلاقي الأسمى في معاملة جميع الشعوب وجميع الأمم على قدم المساواة. إن مجرد فكرة إنشاء إمبراطورية أوروبية، طوعاً أو قسراً، أو إمبراطورية "أورو-أطلسية" تضم بعض الأمم وتستبعد الأخرى جميعاً هي بحد ذاتها غلطة مأساوية وتوجه خاطئ كبير للتاريخ، يمكن أن يترتب عليه عواقب على السلام العالمي قد تكون مروعة.

ولذلك يهدف الاتحاد الجمهوري الشعبي إلى تعزيز الاتفاقيات الدولية بكل أنواعها مع جميع دول العالم أجمع، دون اللجوء لأي تمييز مشتبه فيه معنوياً وأخلاقياً على أساس انتماء تلك الدول للقارة الأوروبية أو عدمه. ويشير الاتحاد الجمهوري الشعبي في هذا الصدد إلى أن تعاريف القارات هي اصطلاحات جغرافية بحتة لا تتطابق بأي حال من الأحوال مع التقارب والتبادلات بين دول العالم.

ويهدف الاتحاد الجمهوري الشعبي أيضاً إلى تعميق وتطوير الفرنكوفونية كقطب توازن حضاري ضروري للحفاظ على تنوع ثقافات العالم. لهذا السبب فإن الاتحاد الجمهوري الشعبي يعترف أيضاً أن يدرج في الدستور الفرنسي مبدأ عدم التنازل عن مقعد العضو الدائم لفرنسا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع حق الفيتو. وهذا لن يحافظ فقط على دور فرنسا كقوة عظمى في العالم، بل سيضمن، علاوة على ذلك، للعالم الفرنكوفوني مكاناً أساسياً بين الأمم.

ويعلن الاتحاد الجمهوري الشعبي أخيراً أنه لا تقدم ممكن ولا مقبول في أعين الفرنسيين إن لم يكن ذلك متوافقاً مع المثل العليا للحرية والمساواة والإخاء في الجمهورية، وإن لم يكن متماسكاً مع العلمانية، والإنسانية، واحترام التنوع الثقافي، والعدالة الاجتماعية، ورفض للطائفية بأشكالها.

يشدد الاتحاد الجمهوري الشعبي على أن هذه المجموعة من القيم تجعل من فرنسا مرجعاً عالمياً لجميع الذين يرفضون السلعة المعممة للعالم واختزال البشر إلى مجرد متغيرات اقتصادية بسيطة. لهذا السبب، في إطار النداء بخروج فرنسا من اليوتوبيا القاتلة للإمبراطورية الأوروبية، يناضل الاتحاد الجمهوري الشعبي من أجل مفهوم إنساني للحياة الاجتماعية، فضلاً عن الحرية والتحرر والكرامة لكل إنسان على وجه الأرض. ولا يوجد في بداية هذه الألفية الثالثة أي مسألة أخرى أكثر إلحاحاً وأهمية.

#### ملاحظات

- (1) أي محاولات اندماج للشركات الأوروبية تُواجه غالباً بحظر من قبل المفوضية الأوروبية باسم مكافحة الاحتكار.
- (2) إن الشعب الأمريكي، الذي نكن له امتناناً وصدقة، هو أيضاً ضحية لهذا الوضع.
- (3) الانتساب زعماً لـ "الديغولية" للإبقاء على هذا الخيال هو في أحسن الأحوال مغالطة تاريخية، وفي أسوأها تلاعب. منتقداً باستمرار من من قبل وسائل الإعلام، والحركة الجمهورية الشعبية MRP، وجماعات الضغط الأطلنطي، فإن شارل ديغول قد قبل بالفعل، منذ نصف قرن تقريباً، بتنازل لغويّ بذكره "أوروبا الدول"، والتي انتهت محاولته لتعريفها بلا جدوى. لكنها على كل حال كانت في السياق المختلف تماماً لأوروبا الستة، في مهدها، حيث هيمنت فرنسا على الكل. علاوة على أنه، كلما كانت السيادة الوطنية على المحك، تدخل شارل ديغول للقطع لصالحها.
- (4) معاهدة روما التي ندين لها، من جملة أمور، بمبدأ بلد المنشأ والذي يقوم توجيه بولكشتاين بتطبيقه؛ أو غياب فرنسا - على نحو فاجع استراتيجياً - على طاولة المفاوضات في منظمة التجارة العالمية حيث يتم تمثيلنا من قبل مفوض أوروبي. من المخادع أن نعد الفرنسيين بأننا سنكافح نقل العمل أو إغراق البلدان ذات تكاليف الأجور المنخفضة للغاية بينما نغيب عن هيئة تقوم فيها حتى الدول الصغيرة بالدفاع عن مصالحها الوطنية بنجاح وحيوية.
- (5) لقد أثبت نصف قرن الآن أن جميع مشاريع "أوروبا الأخرى"، "أوروبا الشعوب"، "أوروبا الأمم"، "أوروبا الاجتماعية"، "أوروبا المستقلة"، "أوروبا الكونفدرالية"، "أوروبا الأوروبية"، "أوروبا - هذا"، "أوروبا - ذاك" ليست سوى شركاء خداعية تهدف إلى تصوير أنه لا مفر منه، ما هو في الواقع مشروع مخطط بعناية لإخضاع فرنسا، مشروع بنية سياسية قارية مفروضة من دون أي حتمية تاريخية على الإطلاق.